

Distr.: General  
14 April 2020  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

البند 31 من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

رسالة مؤرخة 13 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا  
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بيانا صادرا عن وزارة خارجية جمهورية أرسناخ (جمهورية ناغورنو  
كاراباخ) بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لعدوان نيسان/أبريل الذي شنته أذربيجان (انظر المرفق).  
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 31  
من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مهير مارغاريان

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة 13 نيسان/أبريل 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

بيان وزارة خارجية جمهورية أرتساخ بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لعدوان نيسان/أبريل الذي شنته  
أذربيجان

قبل أربع سنوات، في 2 نيسان/أبريل 2016، وفي انتهاك صارخ لاتفاق وقف إطلاق النار، هاجمت القوات المسلحة الأذربيجانية جمهورية أرتساخ. ولم تستهدف مواقع الخطوط الأمامية لجيش الدفاع الأرتساخي فحسب، بل استهدفت أيضا المدنيين. وتشير كثافة الأعمال العدائية ونطاقها، وعدد القوات والمعدات العسكرية التي نشرتها أذربيجان، وكذلك الإجراءات التي اتخذها الجانب الأذربيجاني قبل الهجوم لتعمد تصعيد التوترات وتعطيل عملية السلام، إلى أن عدوان 2 نيسان/أبريل كان عملية عسكرية تم التخطيط والتحضير لها بعناية.

واقترن عدوان أذربيجان بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقواعد الحرب. وهذه الجرائم وتقعها بالتفصيل مكتب "المدافعون عن حقوق الإنسان" في جمهورية أرتساخ وتم تقديمها إلى المجتمع الدولي في تقريرين خاصين.

وكان عدوان نيسان/أبريل 2016 محاولة أخرى من جانب أذربيجان لحل النزاع بين أذربيجان وكاراباخ بالقوة. ولولا الإجراءات الحاسمة التي اتخذها جيش الدفاع الأرتساخي، وكذلك الدعم المقدم من جميع الأرمن، لما أمكن تعطيل الخطط العسكرية لباكو وإجبار الجانب الأذربيجاني على الامتنال لنظام وقف إطلاق النار.

لقد أصبح هجوم أذربيجان على أرتساخ تحديا ليس فقط لجمهوريتنا، ولكن أيضا لعملية السلام تحت رعاية التي تجرى تحت رعاية الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل التسوية السلمية للنزاع بين أذربيجان وكاراباخ. ومن الجدير بالذكر أنه قبيل عدوان نيسان/أبريل، وجه رئيس أذربيجان في 19 آذار/مارس 2016 اتهامات صريحة لرؤساء مجموعة مينسك "بإستخدام أنشطتهم التدميرية لتجميد النزاع، وبالتالي فإن إيمان الشعب الأذربيجاني بأنشطتهم قد تقوض تماما".

وتتحمل أذربيجان المسؤولية القانونية الدولية عن شن عدوان نيسان/أبريل وعن الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها جنودها أثناء العدوان على أرتساخ. وإن قيام رئيس أذربيجان شخصيا بمنح الجنود الأذربيجانيين، الذين ارتكبوا جرائم حرب، مكافآت هو تأكيد آخر على أن هذه الأعمال قد ارتكبت إما بناء على تعليمات من السلطات الأذربيجانية أو تحت قيادتها أو سيطرتها. ونظراً لأن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم، فإن جمهورية أرتساخ ستواصل بذل جهود متسقة لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

إن عدوان نيسان/أبريل إنما زاد من تصميم شعب جمهورية أرتساخ وسلطاتها على مواصلة المضي في المسار المختار من أجل الاستمرار في توطيد دولتهم وتمييزها، وهو أفضل ضمان للوجود الآمن والتنمية السلمية لشعب أرتساخ.

واليوم، نشيد بذكرى كل من قضوا نحبهم وهم يصدون العدوان الأذربيجاني في نيسان/أبريل 2016، أو الذين أصبحوا ضحايا أبرياء لمغامرة باكو العسكرية. كما نعرب عن امتناننا للجميع ولكل من دعم شعب أرتساخ خلال هذه الأيام المأساوية.

خانكندي

نيسان/أبريل 2020

---